الفصل العاشر

جغرافية الانتخابات : نشأتها .. وأهميتها

مقدمة : تعريف جغرافية الانتخابات
أولاً : ماهية جغرافية الانتخابات وأهميتها
ثانياً : جغرافية الانتخابات : النشأة والتطور
ثالثاً : الدراسات السابقة فى جغرافية الانتخابات
رابعاً : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات
خامساً : العوامل الجغرافية المؤثرة على جغرافية الانتخابات
سادساً : نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة : تعريف جغرافية الانتخابات

لقد عرف الباحثون جغرافية الانتخابات بتعاريف عدة ، فعرفها " عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي " بأنها العلم الذي يدرس نمط السلوك السياسي الانتخابي للسكان داخل الحدود السياسية للدولة وتحليل وتفسير نتائج ذلك السلوك على ضوء مؤثرات العوامل الجغرافية ، كما عرفها " جاسم محمد كرم " بأنه ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية و الذى عن طريقه نستطيع تفسير التباين فى الأنماط الانتخابية السائدة فى مكان معين و دراسة و تحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لأخر أو من دائرة انتخابية لأخرى ، و معرفة أسباب هذا التغيير على أنها محاولة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ، ودراسة وتحليل السلوك الانتخابي من مكان لآخر للوصول إلى أسباب هذا التغيير ، وعرفها " محمد محمود الديب " بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم .

أما " فؤاد حمه خورشيد " فيرى أن جغرافية الانتخابات تتضمن دراسة التباين المكاني للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة في ذلك السلوك وتوزيع نتائج الانتخابات على خارطة تفسر ذلك التباين ، لمعرفة ميزان القوى السياسية الداخلية للدولة وتوزيعها مكانيا ، وتحديد مؤشرات الاستقرار السياسي .

و يمكن القول أن جغرافية الانتخابات هى الفرع الجغرافى الذى يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية عن طريق دراسة خصائص العملية الانتخابية و مشكلاتها من كافة جوانبها و دراسة القوى السياسية المؤثرة فى الانتخابات و مدى تأثيرها على الناخبين و البحث فى أسباب ذلك .

فجغرافية الانتخابات إذن هي أحد فروع جغرافية السياسة التي تهتم بدراسة العمليات السياسية الانتخابية وتفسير أسبابها ونتائجها على ضوء العوامل الجغرافية

openkandil.com

المؤثرة فيها ضمن النطاق المكاني للدوائر الانتخابية من أجل تكوين شخصية سياسية لها .

أولاً : ماهية جغرافية الانتخابات وأهميتها :

من أحد نتائج الاتجاهات المعاصرة فى الجغرافيا السياسية هو ظهور فروع جديدة لها و كان من أهم هذه الفروع " جغرافية الانتخابات " Electoral Geography و التى وجدت على يد أندريه سيجفريد " Endre Sigfreid " من المدرسة الفرنسية لذا يعتبر أبا لجغرافية الانتخابات .

1- ماهية جغرافية الانتخابات

شهدت الجغرافية السياسية تطورات جوهرية كبيرة في مناهجها وأساليب البحث الجغرافي فيها أثرت بشكل كبير على اتجاه أهدافها وطرق معالجتها للموضوعات ذات الاتجاهات المعاصرة ، وقد اتجهت بخطى متسارعة نحو دراسات أكثر عمقا وتحليلا محاولة في ذلك استشراف اتجاهات المستقبل للظواهر المدروسة ، والذي من شأنه أن يساهم في وضع الأسس العلمية لتطبيقاتها الجغرافية وتحديد سيناريوهاتها وفق تقنيات وآليات متطورة ، ومن هنا أفرزت الجغرافية السياسية المعاصرة اتجاهات بحثية جديدة وفروعا متخصصة كجغرافية الانتخابات وجغرافية الصراع الدولي وجغرافية السلام والأمن العالمي وغيرها.

ولدت جغرافية الانتخابات في العقد الثاني من القرن العشرين في أحضان المدرسة الجغرافية الفرنسية على يد الباحث (سيجفريد) الذي رسم لأول مرة نتائج الانتخابات الفرنسية على خرائط جغرافية وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات ، لذا تعد جغرافية الانتخابات من هبات المدرسة الجغرافية الفرنسية التي تطورت لتشمل اهتمام عدد من المختصين في حقل الجغرافية السياسية.

وتعنى جغرافية الانتخابات بدراسة العوامل والمؤثرات الجغرافية في سلوك الناخبين وملاحظة وصف وتحليل تصويتهم وتمثيلها على خرائط مكانية لإظهار التباين الجغرافي والإقليمي لتلك النتائج والتي تحدد نتائجها مراكز القوى.

و تدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابى داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر الانتخابية ، التعرف على التباين المكانى فى التصويت و التأثيرات الجغرافية التى نتج عنها هذا التباين ، دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين و البعد الجغرافيى لها ، و دراسة السلوك التصويتى للأفراد و الجماعات و ذلك بالتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التاريخية و الثقافية و غيرها من الأمور التى تشكل الرأى العام للناخبين.

2- أهمية جغرافية الانتخابات

تُعَدُّ جغرافية الانتخابات من أهم فروع جغرافية السياسة لأنها تفسر السلوك الانتخابي من جانب ، ومن جانب آخر إن أغلب دول العالم الثالث تمتلك معظم مقومات قوة الدولة السياسية أو بإمكانها الحصول عليها ، وقسم منها يملك جميع عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ولكن مشكلتها هي في نظام الحكم والكيفية التي يتم بها الوصول إلى السلطة ، وعدم تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب مما يجعل وجود هوة كبيرة بين السياسة التي تنتهجها السلطات وبين ما تطمح إليه الشعوب ، والمعروف إن أهم ركائز الحكومات الديمقراطية هي الانتخابات ، وهذه تحتاج إلى مجتمع يمتلك الأرضية المناسبة والوعي السياسي والثقافة الانتخابية ، وهذه من الأهداف التي تعمل على إرساءها جغرافية الانتخابات .

وحتى لا يسمح للسلطات الحاكمة بالعودة إلى الدكتاتورية المنظمة عن طريق الانتخابات الغير نزيهة من خلال استغلال توزيع الدوائر الانتخابية بالصورة التي تتلاءم ومصلحة الحزب الحاكم ، والتي ممكن أن تتحول مع مرور الزمن إلى دكتاتورية الحزب الواحد ، فلهذا على جغرافيا الانتخابات أن تأخذ دورها في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، و لأن الديمقراطية هي أحد المحاور المهمة والمؤثرة في قوة الدولة لذلك تهتم بها جغرافية الانتخابات .

وتعد الانتخابات الأداة التي توفر الفرصة التطبيقية في الاختيار الإنساني لمن يقوم بإدارة ومسؤولية وصناعة القرارات المتعلقة بالمستقبل السياسي للدولة ، من خلال تشريع القوانين الملائمة في تنظيم حياة الإنسان وضمان حقوقه ، حيث أنها تعبر عن شرعة فتح فرص مشاركة الرأي العام في إسناد المسؤوليات القيادية ، وبهذا تعمل جغرافية الانتخابات على إرساء الأسس اللازمة لكفالة عنصر للقوة السياسية .

وتوجد ثلاث عناصر رئيسة تعتمدها جغرافية السياسة والتي يمكن من خلالها تقييم وزن الدولة السياسي وهي (الأرض ، السكان ، النظام السياسي) ، وأن إتحاد العناصر الثلاثة وقوة العلاقة فيما بينها يعطي للدولة وزن أكبر ، ويبقى شكل وطبيعة النظام السياسي هو باكورة العلاقة بين هذه العناصر الثلاث ، وأن السلطات المنتخبة الموضوعة تحت الرقابة المنظمة لجميع أفراد المجتمع تؤدي إلى منح جميع قوى البلاد الحية حقها في الإعراب عن رأيها وفي امتداد نفوذها ، لأن حق الاختيار حق إنساني مشروع يرتبط بنوعية حياة الإنسان ، وجغرافية الانتخابات هي الفرصة الملائمة في تحقيق حق الاختيار والمساهمة في بناء قوة الدولة من الداخل .

ولعل الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتبارا من الستينات من القرن الماضي ، وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها أكبر الأثر علي العديد من أفرع الجغرافيا ، والتي وفرت في الحقيقة أدوات جديدة تمكن الجغرافي من تحليل البيانات المكانية بشكل فعال ، ومن هذا التاريخ فإن الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات علي مستوي دول العالم المختلفة قد شهدت تنامياً ملحوظاً ، ومن ثم فانه يمكن القول أن **جغرافية الناخبين** والبيانات الرقمية الناتجة عن التصويت في الانتخابات ، قد أدت إلي ظهور فرع صغير وجذاب للجغرافيا السياسية ، يعتمد علي التحليل الجغرافي للتصويت ونتائج الانتخابات ، كما ظهرت دراسات أخري تجاوزت دراسة الانتخابات وتأثيراتها علي مستوي الدول ، إلي دراسة مجتمعات انتخابية عالمية ، مثل الدراسة التي تناولت دراسة المجتمعات

الانتخابية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) وخرجت الدراسة بخريطة توضح المجموعات الانتخابية في الأمم المتحدة ، والتي تعد انعكاسا كبيرا لعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

ثانياً : جغرافية الانتخابات : النشاة والتطور

ظهرت جغرافية الانتخابات كموضوع فى إطار الجغرافيا السياسية فى العقد الثانى من القرن العشرين و تزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كونها علما مستقلا ذا منهج محدد و منظم فى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث نشر عالم الجغرافية البشرية الألمانى فريدريك راتزل " F . Ratzel " كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية علم 1897م .

1. النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات :

كانت النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات علي يد الجغرافي الفرنسي "أندريه سيجفريد" "Andre Siegfreid" حيث كانت الدراسة التي نشرها سنة 1913 ، والتي تناولت الانتخابات في غرب فرنسا ، وعلاقتها بالظروف الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية وتناول فيها العلاقة بين الانتخابات والجغرافيا والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، هي أول دراسة جغرافية في هذا المجال ، وتعد من أفضل ما كتب في مجال جغرافية الانتخابات ، حيث قارن في هذه الدارسة بين خريطة لنتائج الانتخابات وبين عدد من الخرائط الجغرافية الأخرى ، وذلك بهدف تلمس العوامل الجغرافية التي أثرت في نتائج الانتخابات ، ولهذا فإن " سيجفرد " ينظر له بوصفه أبو جغرافية الانتخابات ، هذا وقد كانت لإسهامات مؤسس المدرسة الثقافية - الإقليمية الأمريكية "كارل ساور" إسهاماته في مجال جغرافية الانتخابات ، ولعل هذا يتضح من خلال الحوار الأمريكي حول تحديد دوائر الكونجرس سنة 1918 **مراحل تطور جغرافية الانتخابات**

يمكن إيجاز أهم مرت جغرافية الانتخابات بمرحلتين رئيستين هما :

أولاً : مرحلة ما قبل الستينيات :

ويمكن تناول بعض الدراسات التي تناولت جغرافية الانتخابات في مرحلة ما قبل الستينيات من القرن العشرين علي النحو التالي :

- عندما كانت الدراسات لجغرافية الانتخابات ضمن المنهج الذي وضعه سيجفرد عام 1913 ، وهو التحليل على أساس الخرائط الانتخابية ومقارنتها عندما درس التصويت في اردیش بفرنسا ، وقد أتهم في ذلك الوقت بالحتمية لأنه كان يفسر الظواهر الاجتماعية بوَصفها إحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية ، وتتلخص دراسته في إن خريطة الانتخابات هي انعكاس للمواقف السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية و تباين الأنشطة الإنتاجية.
- كما تعد الدراسة التي قام بها "كريبيل" "Krehbiel" سنة 1916، والتي تناولت " التأثيرات الجغرافية علي الانتخابات البريطانية " من الدراسات الرائدة التي اعتمدت علي الخلفية الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات وتفسيرها طبقا للبيئة الجغرافية ، دراسة عن دلالة المؤثرات الجغرافية فى تحليل النتائج البرلمانية البريطانية بين 1885–1910، واهتمت الدراسة بدراسة العلاقات المتبادلة بين نتائج الانتخابات و الاحصاءات المهنية ، وخاصة أثر الظروف الطبيعية ، والتي كانت تنال اهتماماً خاصاً في الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة .
- فى عام 1918 قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس بهدف إظهار الجريماندرية ، وحدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بضمه عوامل و هى : الموقع ، طبوغرافية سطح الأرض ، أنواع التربة ، الصرف ، مصادر المعادن ، و كلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية .
- و فى عام 1932 تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية و الطريقة التى صوت بها أعضاء المقاطعة و أظهرت

هذه الخرائط الفروق الإقليمية التى لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها و ذلك من خلال أطلس الجغرافية التاريخية للولايات المتحدة .

- وقد كانت " سيجفريد" أيضا دراسة أخري سنة 1949 تعد من العلامات البارزة في جغرافية الانتخابات درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات فى الفترة 1871– 1940 فى مقاطعة اريديش على الضفة الغربية لنهر الرون ، و رسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات و قارن بينها و بين المظاهر الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية فى المنطقة.
- هذا ويمكن القول أنه خلال الفترة من 1871 إلي 1947 كان لـ "سيجفريد" دور كبير في تطوير أسلوب المقارنة بين خرائط نتائج الانتخابات وخرائط أخري لجوانب جغرافية متعددة ، بل إن دوره لم يقتصر علي هذا بل إن العديد من الباحثين الفرنسيين ، سواء منهم الجغرافيين أو بعض الاجتماعيين والباحثين في العلوم السياسية ، طبقوا نفس الأسلوب الذي استخدمه .

ثانياً : مرحلة ما بعد الستينيات :

ويمكن تناول بعض الدراسات التي تناولت جغرافية الانتخابات في مرحلة ما بعد الستينيات من القرن العشرين علي النحو التالي :

- ظهور ما يعرف (بالثورة الكمية) في مجال الجغرافية فأخذت الدراسات الجغرافية عموما تنحى منحى آخر وزاد الاهتمام بجغرافية الانتخابات ، مستفيدة في دراستها للسلوك الانتخابي من التقدم الحاصل للاستخدامات الكمية والمصاحبة لتقنيات التحليل الكمي لعمليات الانتشار والتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة، وأن أساس الدراسات الكمية لجغرافية الانتخابات يعتمد على طبيعة العملية الانتخابية والمعلومات المتاحة مثل عدد السكان الذين يحق لهم التصويت وعدد الدوائر الانتخابية ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح في هذه المراكز.

- توالت الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية و كانت أغلبها على أيدى جغرافيين فرنسيين و أمريكيين ففى عام 1959 قدم بريسكوت Prescott دراسة فى وظيفة و طريقة جغرافية الانتخابات و فيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمى فى الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابى خاليا من الانحياز إلى طرف دون الآخر ، و إن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة تجرى من الاحصائيات الانتخابية .

- أما في أمريكا فقد ظهرت الدراسة التي قام بها عالم السياسة ، والتي تناول فيها التصويت في جنوب أمريكا ، وبعد هذا التاريخ أصبح العديد من الأمريكيين مهتمين بدراسة الانتخابات وخصوصا بعد الستينيات .

- و فى السبعينات من القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات كما فى ألمانيا و الهند و اليابان و انجلترا و دول ما بعد الشيوعية و هولندا و فى أواخر السبعينات اهتم الجغرافيين بدراسة الحملات الانتخابية للمرشحين .

- و عقب انتهاء الحرب الباردة اكتسب موضوع الانتخابات بعدا جديدا حيث أصبحت الديموقراطية هدفا عالميا تطمح إليه كافة الشعوب ، خاصة البلدان التى كانت تحت وطأة أنظمة الحكم الشمولية التى كانت سائدة فى الدول التى أخذت بالنهج السوفيتي فى الحكم .

- وتتميز **جغرافية الانتخابات فى الوقت الحاضر** بطابع العالمية تبعا لإشاعة الديموقراطية ، إلا أنها تعانى من صعوبات كثيرة فى وجه محاولات وضع أسس و قواعد هامة تنطبق على كل دول العالم نظرا لكون عملية الانتخابات عبارة عن قضية داخلية ترتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكل دولة ، كما أن هذه الظروف عرضة للتغير المستمر ، وبالتالى تتعدد و تتغير أنظمة العمليات الانتخابية ، مما يعرقل التحليل الجغرافى للانتخابات على مستوى العالم ، و لا يؤدى فى النهاية إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد عليها كحجة علمية .

openkandil.com

2. أوجه المقارنات الكمية في جغرافية الانتخابات

شهدت جغرافية الانتخابات منذ ستينات القرن الماضي تنامياً في استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل ودراسة العلاقة بين نتائج الانتخابات والظروف الإيكولوجية ، هذا ويذكر " تيلور وفلنت " أن هناك ثلاثة أوجه للمقارنة الكمية الجديدة التي طبقت علي الجغرافية الانتخابية ، هي جغرافية التصويت ، والتأثيرات الجغرافية في التصويت ، والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية ، وقد حدد هذه الثلاثية " ماكفيل " 1971 ثم استخدمها بعد ذلك " بستيد " سنة 1975 و" تيلور وجونستون" سنة 1979 ، ويمكن تحديد أهم المقارنات الكمية الجديدة في جغرافية الانتخابات من خلال ثلاثة أوجه هي :

أ- جغرافية التصويت

تركز هذه الطريقة على أسلوب تفسير النتائج على الخارطة الذي اعتمده سيجفرد في تحليل نتائج الانتخابات لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية ، والذي تم تطويره عن طريق اعتماد المعادلات الإحصائية في التحليل مستفيدة من أساليب التحليل الكمي المصاحبة لما يعرف بالثورة الكمية .

ب- التأثيرات الجغرافية في التصويت

إن نتائج الاقتراع لا تمثل دلالات كافية للخروج برؤية واضحة لجغرافية الانتخابات ، وأن هناك ثلاث عمليات أساسية من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع وهي:

- التصويت لمرشح ما بحكم الصداقة أو الجيرة أو الحي الذي يقيمون فيه .
- أحيانا تطفح على الساحة قضية معينة تؤثر في أصوات الناخبين في موقع انتخابي معين .
- تأثير الدعاية الانتخابية و عامل الجوار الجغرافي على سلوك الناخبين .

ج- **التمثيل النيابيً**

ويتمثل ذلك من خلال الاهتمام في تحليل الأحياء الانتخابية وعدد الأصوات الحقيقية المشاركة في الاقتراع وأسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية ، والوقوف على مواطن التحيز في التقسيم والتلاعب في الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب معين ، ودراسة الأحزاب السياسية وتوزيع مراكز أنصارها ، وبيان اثر الايديولوجيات على سلوك الناخبين ، ونستطيع القول أن شكل التصويت يكون إما للأشخاص فقط أو للمبادئ فقط أو لكليهما ، وبهذا يكون الناخب على ثلاث فئات :

- **ناخب العقل :** الذي يصوت بعد التفكير وتحليل القضايا العامة والمشاكل الهامة .
- **ناخب القلب :** الذي يكون تصويته على أساس عاطفي أي تحكمه الميول والعواطف والأهواء في التصويت لصالح الحزب الذي يناغم عواطفه.
- **ناخب الجيب :** وهو الناخب الذي يفكر على ضوء ما في جيبه فإذا كانت ممتلئة صوت لبقاء الحزب الحاكم ، وإذا كانت خاوية صوت ضد الحزب الحاكم. وان مدى تبعية أو تمرد الناخب على هذه المؤثرات يخضع إلى عدة أمور منها :

أ- إمكانيات الشخص الذاتية وما يحمله من ثقافة ومستوى تعليمي فكلما كان الشخص ذو مستوى ثقافي وتعليمي عالي كلما كانت فرصته اكبر للتحرر من هذه المؤثرات .

ب- طبيعة البيئة التي يعيش فيها الناخب ، فإذا كانت تحمل أفكار مغلقة غير متحررة تختلف عن المناطق ذات الأفكار المنفتحة وهذه تخضع لعوامل عديدة كما سيرد ذكرها لاحقا .

ثالثاً : الدراسات السابقة فى جغرافية الانتخابات

بالرغم من قدم الدراسات والأبحاث فى موضوعات الجغرافيا السياسية إلا أن موضوع جغرافية الانتخابات قد تأخر الاهتمام به على مستوى الوطن العربى و لم

يحظ بالدراسات الكافية ، و يعزى ذلك إلى صعوبة توضيح البعد المكانى للانتخابات و لعدم توفر المعلومات الكافية حول النتائج ، و الخوف من طرق هذا الموضوع لأسباب سياسية ترتبط بالأنظمة السياسية نفسها .

أولا : الدراسات العربية :

ما زال موضوع جغرافية الانتخابات كاتجاه معاصر في جغرافية السياسة لم يأخذ أبعاده الحقيقية لدى الباحثين الجغرافيين السياسيين العرب ، وخير دليل على ذلك هو قلة الدراسات العربية حول هذا الاتجاه ، و مع ذلك سنحاول استعراض أهم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع على النحو التالى :

1. غانم النجار و جاسم محمد كرم (1987) موضوعا عن السلوك الانتخابى فى الكويت ، و أكدت الدراسة أهمية البعد التاريخي فى العملية الانتخابية ، كما ركزت الدراسة على أهمية الحملات الانتخابية فى توعية الناخبين و التأثير على سلوكهم .
2. كما درس جاسم محمد كرم (1988) موضوعا بعنوان جغرافية الانتخابات تطورها و منهجيتها دراسة فى الجغرافيا السياسية ، حيث أشار إلى تعريف جغرافية الانتخابات و تطورها و منهج البحث فيها و علاقتها بالجغرافيا و العلوم الأخرى ، ومدى ارتباطها بجغرافية السياسة ، مع بيان المناهج المتبعة في دراستها ، ويرى إن جغرافية الانتخابات هي جوهر جغرافية السياسة ، لان ما تهدف إليه جغرافية السياسة هو دراسة الأسباب والنتائج المكانية للعمليات السياسية ، وهذا هو صلب موضوع جغرافية الانتخابات ، وتتبع أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي فيهما ، وتناول أنماط جغرافية الانتخابات المتمثلة بجغرافية القوة وجغرافية الدعم ، وعزى سبب اهتمام الجغرافيين بجغرافية الدعم لتوفر البيانات الوافية عنها بينما تتسم جغرافية القوة بالسرية في بياناتها ، و اختتم بحثه بخلاصة مفادها أن هذا الحقل يعد إضافة جديدة و بعدا جديدا للجغرافيا السياسية .

3. تناول فؤاد حمه خورشيد دراسة : جغرافية الانتخابات في الهند (1999)، وحلل الانتخابات الهندية من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية ، وتتبع التباين الإقليمي للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة على ذلك التباين ، ومعرفة أسباب تغير السلوك الانتخابي للمواطن الهندي والذي كان من نتائجه انتقال السلطة من حزب المؤتمر الذي ظل يقود الهند لما يقارب من نصف قرن إلى حزب الشعب (بارتياجاناتا) في انتخابات عام 1996، وركز في بحثه على دراسة هذه الظاهرة في الانتخابات القومية الهندية للأعوام (1996 ، 1998 ، 1999) مع إعطاء فكرة عامة عن تطور الانتخابات في هذا البلد ، واعتمد في تحليله لنتائج الانتخابات الهندية على منهجين هما : المنهج المساحي والمنهج السلوكي معا ، وسلك في معالجته لجغرافية الانتخابات الهندية على سياسة الدعم الذاتية للأحزاب

4. قامت ثناء عمر (2000 – 2001) بإجراء دراستين عن جغرافية الانتخابات الأولى بعنوان " الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا " ، و ناقشت فيها الدوائر الانتخابية و اللجان الفرعية و الناخبين أما الثانية بعنوان " انتخابات مجلس الشعب 2000 فى الدائرة الأولى بمحافظة المنيا " ، تناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافى للناخبين و الدوائر الانتخابية بمحافظة المنيا ، كما أظهرت فيها الاختلاف بين ناخبى الريف و الحضر .

5. أما عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي (2002) فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان (جغرافية الانتخابات في اليمن – دراسة في الجغرافية السياسية)، استعرض فيها الباحث مناهج البحث في جغرافية الانتخابات ، وأشار إلى نماذج من الأنظمة الانتخابية المتبعة في دول أجنبية وعربية ، وركز الباحث على دور العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية في اليمن ، ودرس الخارطة الانتخابية لليمن وتوزيع الدوائر الانتخابية عليها ، مع إجراء تحليل لنتائج الانتخابات اليمنية لعامي 1993 - 1997 .

6. خصص الدكتور محمد محمود الديب (2002) في كتابه (الجغرافية السياسية ، منظور معاصر) لجغرافية الانتخابات ، وتناول نشأة جغرافية الانتخابات وعلاقتها بجغرافية السياسة ، ثم انتقل إلى المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية ابتداءً من مرحلة الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات ، مرورا بعملية تحديد الدوائر الانتخابية والتحيز المكاني وأشكاله وطرق الكشف عنه ، ثم انتقل إلى السلوك ألتصويتي للناخبين وأهمية دراسته ، وتناول المراحل التي مرت بها جغرافية الانتخابات وبيان أهم المناهج المتبعة في دراستها والمتمثلة بالمنهج المساحي بشقيه (المنهج المساحي التركيبي ، المنهج المساحي الايكولوجي) والمنهج المكاني أو السلوكي .

7. قام السيد محمد محمد الزغبى (2004) بدراسة عن خريطة الدوائر الانتخابية فى مصر – دراسة فى الجغرافيا السياسية ، و تناول فيها التطور التاريخي للدوائر الانتخابية فى مصر ، و التوزيع الجغرافى للناخبين و المرشحين ، كما قام بدراسة السلوك التصويتى و عرض مقترحات لنظام انتخابى جديد يتناسب و الأوضاع السياسية و الاجتماعية المصرية ، و أهم هذه الأنظمة نظام القائمة المشتركة و هو نظام يجمع بين النظام الفردى و الانتخاب بالقائمة و يتطلب قدرا عاليا من الثقافة و التعليم للناخبين، كما أشار إلى امكانية الابقاء على النظام الفردى مع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يتلافى العيوب التى ظهرت فى ظل هذا النظام .

8. كما تناول سامح عبد الوهاب (2005) بحثا بعنوان " خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة "، و فيه تناول التنظيم المكانى للدوائر الانتخابية بالمحافظة ، و قام بعمل نموذج اتساق للدوائر الانتخابية فى المحافظة ، و ذلك من خلال بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات التى تتفاعل معا بحيث تؤثر فى النهاية فى تشكيل الظاهرة محل الدراسة ، و تظهر فى النهاية إلى أى حد

تمثل الدوائر وضعا متوسطا بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة فى تشكيل الدوائر الانتخابية فى المحافظة .

9. درس جاسم محمد كرم ، محمد العبدالله العبدالجادر (2006) " تحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة عام 2003 ، الظواهر والإشكاليات ، دراسة في جغرافية الانتخابات " وتناولت الدراسة النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ، وقدمت شرحا مختصرا لبعض المفاهيم في حقل جغرافية السياسة وبالذات حقل جغرافية الانتخابات ، ثم قدمت لمحة عن الكتل السياسية (التيار السلفي ، الحركة الدستورية الإسلامية ، التيار الإسلامي الشيعي ، المنبر الديمقراطي ، التجمع الدستوري ، التكتل النيابي الشعبي والقوى القبلية) .

10. قام حسن قطب حسن قطب (2007) بدراسة عن الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط- دراسة في الجغرافية السياسية ، ويتناول فيها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظة أسيوط ، والتوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة أسيوط ،الخصائص العامة للمرشحين ، والسلوك التصويتى وقام التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات في المحافظة.

ثانياً : الدراسات غير العربية :

هناك العديد من الدراسات غير العربية التى تناولت موضوع جغرافية الانتخابات و تطبيقاتها العملية فى العديد من دول العالم المختلفة ، و أبرز تلك الدراسات:

1- أشار بريسكوت Prescott إلى أنه فى عام 1913 نشر سيجفريد Siegfrid بحثا عن جغرافية التصويت فى فرنسا ، و فسر تباين أنماط التصويت بأنه انعكاس للتنظيمات المكانية ، و ربط بين التصويت و ظروف البيئة الطبيعية و أثرها فى توجيه السلوك الانتخابى للمواطن الفرنسى ، و أشار أيضا إلى أن كرهييل (1916) نشر بحثا هو الأخر عن التأثيرات الجغرافية فى الانتخابات البريطانية ، و أوضح فى دراسته أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية و الزراعية

الفقيرة و بين التصويت لصالح مرشحى حزب الأحرار ، بينما كان سكان المناطق الزراعية و الصناعية الغنية يصوتون لصالح حزب المحافظين .

2- تناول ساور Sauer موضوعا عن رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة تسمى Gerrymandering ، و لاحظ انتشار هذه الظاهرة فى عدد من الولايات منها ميزورى ، اركنساس ، كنتاكى ، و اقترح إعادة رسم تلك الدوائر على أسس جغرافية بحتة لتحقيق عدالة التصويت داخل الولايات المتحدة .

3- فسر رايت (1932) الطرق الكارتوجرافية فى عرض نتائج الانتخابات على خرائط حيث كانت وسليته فى التحليل ، وأظهر عليها المؤثرات الجغرافية المختلفة فى سلوك الناخبين فى الولايات المتحدة الامريكية .

4- أما سيجفريد (Siegfrid 1947) فقد أوضحت دراسته المعنونة جغرافية الانتخابات فى إقليم أردش Ardeche عن أثر الاختلاف المكانى على نتائج التصويت فى أمريكا .

5- تناول بريسكوت (Prescott 1959) فى مثالة بعنوان وضيفة و أساليب جغرافية الانتخابات ، و أشار إلى التطور التاريخي و أهميتها و مناهج دراستها ، و ذكر أن المهمة التى تقع على عاتق الجغرافى السياسي هى تقويمه للعوامل الاقتصادية و التاريخية و السياسية و السيكولوجية و الديموغرافية و التى تشكل مجموعة الرأى العام ، و ذكر بأن هذا التقويم هو الذى سيمكن الجغرافى من الفهم الواضح للانتخابات فى أى اقليم سياسي تتم دراسته .

6- أما هنت روجر ألكسندر (Hunt Roger Alexander 1994) فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان الجغرافيا و المشاركة فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين عامى 1940- 1992 حيث ركز فيها على أهمية الخريطة و اعتمدها كإحدى طرق التحليل و التفسير لنتائج الانتخابات ، و قام برسم 14 خريطة لكى يصف التغيرات الجغرافية لسلوك الناخبين فى الانتخابات التى جرت فى الولايات المتحدة.

7- تناول زولتان و آلن Zoltan & Alan (1998) فى بحث بعنوان جغرافية الانتخابات البرلمانية فى المجر 1994 تحليل الانتخابات ضمن هيكل النظام السياسي فى المجر و عالجا العوامل الثقافية و الاجتماعية لذلك المجتمع ، فضلا عن معالجتهما لوجهات نظر الناخبين تجاه التجديد و التحديث ، و خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات الهامة.

رابعاً : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

تغيرت مناهج البحث فى جغرافية الانتخابات لإبراز و تأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافيا معتمدين على التفسير و التحليل و رسم الخرائط لنتائج الانتخابات و التى توضح التباين فى أنماط التصويت و يمكن حصر هذه الطرق فى منهجين هما المنهج المساحى و المنهج المكانى ، تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها البحث في مجال جغرافية الانتخابات وهمها :

1. المنهج المساحي أو التقليدي

و هو المنهج الذى اعتمد عليه سيجفريد فى دراسته للانتخابات فى منطقة أردش بفرنسا علم 1913 ، و تتلخص طريقة هذا المنهج فى تحليل نمط السلوك البشرى و اظهار التباين المكانى للناخبين و علاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و البيئية ، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية فى نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقات المساحية مع الآخذ فى الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التى تساهم فى صياغة المواقف السياسية و السلوك الانتخابى للسكان .

يركز هذا المنهج على البيئة الطبيعية – الاجتماعية الكلية للمنطقة أو الدائرة الانتخابية وأثرها على توجهات الناخبين وعلى أسلوب ونمط وطريقة تصويتهم ، وطبقا لهذا يمكن أن يقسم هذا المنهج إلى قسمين :

أ- المنهج المساحي التركيبي Areal Structural Approach

تعود البدايات الأولى في تطبيق هذا المنهج إلى الجغرافي الفرنسي اندريه سيجفرد في دراسته للتصويت في اردبش بفرنسا ، والذي أوضح فيها أثر البيئة الطبيعية – الاجتماعية على السلوك الانتخابي للإقليم ، و وصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت وتوضيح ذلك من خلال الخرائط ، والاستفادة من نتائج الانتخابات التي تتضمن عدد المسجلين وعدد المصوتين في كل دائرة انتخابية ومجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب ونسبتها وعدد الأصوات الصحيحة وعدد أوراق الاقتراع الغير صالحة والاستفادة من كل ذلك في فحص وتحليل واختيار النموذج المكاني وتركيبة خيارات التصويت ، كما يهتم هذا المنهج في دراسة توزيع المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية وبيان كل حزب من هذا التوزيع ، ويتم الاعتماد على الخرائط في تفسير وشرح العملية الانتخابية وعلى ضوء المساحة التي تشغلها نتائج كل حزب على هذه الخرائط.

ب- المنهج المساحي الايكولوجي :Areal – Ecological Approach

ويهدف هذا المنهج إلي تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء الأوضاع البيئية، ولعل هذا المنهج يرتكز علي فرضية أساسية وهي أن الناخبين يصوتون طبقا لمصالحهم ، ومن ثم فان التحليل هنا لابد أن يعتمد علي تحليل خصائص الناخبين التي أثرت في عملية التصويت ، وعليه فان المطابقة بين خريطة النتائج الانتخابية وخرائط المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية سوف تظهر طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات. وقد اهتمت العديد من الدراسات ، خاصة في البيئات المركبة ، بدراسة اثر متغيرات اجتماعية أو أثنية معينة علي السلوك الانتخابي ، مثل الدراسة التي قام بها " لويس" والتي تناول فيها أثر هجرة الزنوج علي جغرافية الانتخابات في ولايتي فلينت ومتشيجن خلال الفترة 1932 إلي سنة 1962 والتي أوضحت أن للزنوج الأمريكيين سلوك تصويتي يتميز عن باقي الأقليات في الأقاليم الكبرى في الولايات المتحدة ، وهو أنهم يصوتون علي شكل

كتلة وحدة ، وذلك بحيث يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين .

يحاول هذا المنهج الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين على ضوء المتغيرات المترابطة فيما بينها والتي تؤثر على النمط الانتخابي في مكان ما ، لذا فهو يناقش خصائص الناخبين والربط المكاني بين هذه الخصائص وبين التصويت لما يرونه ممثلا لمصالحهم بشكل جيد .

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا المنهج ، لان النتائج التي يتوصل لها تتم من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات ولا تتم عن طريق دراسة السلوك الفردي وتحليل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت. **المنهج المكاني Spatial Approach**

إن الانتقادات التي وجهت إلى المنهج المساحي قادت الجغرافيين إلى أن يطوروا طرقا جديدة في دراستهم لجغرافية الانتخابات محاولين في ذلك تجاوز الانتقادات السابقة ، فجاء المنهج المكاني الذي يمثل اتجاها حديثا في هذا الحقل والذي يركز على دراسة تأثيرات المحتوى المكاني على قرارات وسلوك الناخبين وبهذا انتقل من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني .

وقد اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحى " Areal" إلى التحليل المكانى " Spatial " و من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبى و التفاعل المكانى .

لذا المنهج المكانى - السلوكى يهتم بقياس التغيرات المكانية و تحليلها مثل المسافة و الرابطة و الصلة و أثر الجوار فى السلوك الانتخابى للفرد ، و بناء عليه فإن ذلك المنهج يرى أن السلوك الانتخابى للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية فى

الوحدة المساحية فقط ، و انما لوجوده فى وسط جغرافي متميز يؤدى إلى الاستجابة الانتخابية للفرد .

ويعالج هذا المنهج الخصائص والمشاعر الذاتية للناخبين وما يملكونه من ثقافة انتخابية ودور الروابط العائلية والعشائرية زيادة على الوسط الجغرافي وتأثيراته على سلوك الناخبين ، وهناك دراسات عديدة أُجريت في العديد من دول العالم بينت أن السلوك الانتخابي يتأثر بالبيئة المحلية ، وأن التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثرها على النمط الانتخابي .

خامساً : العوامل الجغرافية المؤثرة على جغرافية الانتخابات

لا يمكن فهم السلوك البشري بمعزل عن البيئة المحيطة بالإنسان ، وبما أن السلوك السياسي الانتخابي هو أحد أنواع السلوك البشري لذا ينبغي معرفة العوامل البيئية المؤثرة في ذلك السلوك ، ومن خلاله سوف نتعرف على أهم العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية المؤثرة على سير العملية الانتخابية ، ابتداءً من تأثيرها على تقسيم الدوائر الانتخابية ، وصولا إلى تأثيرها في السلوك التصويتي للناخبين وحجم المشاركة في العملية السياسية الانتخابية ، ولما كانت الانتخابات تمثل سلوكا ونمطا تنظيميا للنشاط البشري السياسي المتأثر بدرجة كبيرة بالأبعاد الجغرافية مثل : المناخ ،التضاريس ، طرق النقل ، والمستوى الثقافي للناخب وغيرها ، الأمر الذي جعل من الجغرافية الانتخابية في نظر المختصين هي أداة مهمة من أدوات التشخيص السليم للأنماط المكانية السائدة في مكان معين وتحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان إلى آخر، ومن دائرة انتخابية إلى أخرى ومعرفة أسباب هذا التغير.

وفيما يلي دراسة (العوامل الطبيعية المؤثرة في سير العملية الانتخابية ، العوامل البشرية ، العوامل الاقتصادية ،العوامل السياسية و الأمنية ، العوامل الإيديولوجية) .

1- العوامل الطبيعية

تؤثر العوامل الطبيعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سير العملية الانتخابية وبخاصة سلوك الناخبين وتحليل وربط هذا السلوك بالبيئة الجغرافية للدولة من خلال العوامل التالية :

أ- مظاهر التضاريس : وتُعَدُّ من أكثر العوامل الطبيعية انتشارا وفي الوقت نفسه من أكثرها تأثيرا في قوة الدولة سواء كانت سهلا منبسطا أو أرضا جبلية وعرة أو هضاب ، وأن أي نوع من أنواع التضاريس يستطيع أن يترك أثاره على المظهر الثقافي ، وبالتالي على النمو السياسي للدولة ، وتتأثر حركات السكان وسلوكهم الاجتماعي بما في ذلك مدى فاعليتهم السياسية وسلوكهم التصويتي بالبيئة المحلية ومنها التضاريس ، على اعتبار أن سطح الأرض هو الساحة السياسية لحركة و تفاعل السكان وهو الذي يسهم في مدى اتصالهم وتفاعلهم وعزلتهم وخمولهم .

ب- كما تتأثر حركة السكان وسلوكهم المكاني بنوعية وطبيعة المكان ومنها درجة تضرس السطح وطبوغرافية الأرض ومقدار تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية ، وهنا تلعب التضاريس الدور الكبير في تحديد سهولة حركة الناخبين إلى دوائرهم الانتخابية فكلما ازداد تضرس الأرض تطلب زيادة في عدد الدوائر الانتخابية وزيادة المشرفين عليها ، فالتنظيم المكاني الدوائر الانتخابية يتوقف على طبوغرافية المكان.

ت- كما كان **للتضاريس** دورا مميزا في احتفاظ المجموعة الكردية في شمال العراق بمميزاتها الاثنولوجية والاثنوغرافية عبر آلاف السنين مُحتمية بوعورة الأرض التي ساعدت على عزلهم في وجه الاختلاط ، و تؤثر التعقيدات التضاريسية على العملية السياسية الانتخابية من خلال المساهمة في إعاقة وصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية ، وهذا بدوره يسهم في خفض نسبة المشاركة في العملية الانتخابية في هذه المنطقة ، مما يتطلب فتح مراكز انتخابية إضافية ، لتقليل

المسافة بين الناخب ومراكز الاقتراع نتيجة للصعوبات التي يمكن أن تنشا عن البعد الجغرافي الناتج عن الطبيعة المعقدة للمنطقة ، لذلك يجب أن يكون توزيع هذه المراكز منتظما وحيثما يتواجد الناخبين .

ث- **المناخ وعناصره :** يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن العناصر التي تحدد قيمة الدولة وكيانها السياسي ، يؤكد حتميوا البيئة الأوائل بان المناخ هو العنصر المتحكم بسلوك الإنسان وتعدد انشطته ، وهناك علاقة وثيقة في التطابق بين الأقاليم الحضارية والمناخية في العالم ، وعملية الانتخابات ، كأي نشاط بشري ، تتأثر بالمناخ وعناصره ، فسوء الأحوال الجوية من انخفاض درجات الحرارة وتساقط الثلوج والعواصف والأعاصير وهطول الأمطار والتغير المفاجئ في الطقس له علاقة مباشر بحركة السكان وأدائهم الانتخابي ، فالمناخ هو الذي يحدد الأجواء المناسبة لإجراء العملية الانتخابية في عموم البلاد ويحدد مقدار نجاحها إداريا ونفسيا ، فعلى الرغم من التطور الفكري الذي وصل إليه الإنسان إلا أنه لم يستطع أن يسيطر على المناخ بصورة تامة ، فما زال للمناخ دور واضح في تحديد النشاط البشري في مختلف الميادين ، وأن الإنسان يتأثر بالظروف البيئية المناخية ومن ناحية يؤثر فيها حسب قدراته المتجددة وإمكانياته المتاحة ، بمعنى أنه لا يمكن تجاهل تأثير المناخ على نشاط السكان ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك الناخبين حسب مناطق سكناهم و تواجدهم .

2- العوامل البشرية

تعد المقومات البشرية من أهم المقومات المؤثرة في الوزن السياسي للدولة ، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد لصالحهم ، كما إن الدولة وجدت أصلا لخدمتهم زيادة على أن المقومات البشرية تشارك كلا من المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، فإذا كانت قوة الدولة ترجع أصلا إلى مواردها الطبيعية داخل حدودها الأصلية ، فإن القوة الفعلية لن تكون إلا نتيجة للقدرة البشرية في استغلال هذه

الموارد ، وبالتالي تحصل قوة تفاعل بين الموارد والمقومات الطبيعة التي تملكها الدولة وبين القدرة البشرية في استغلالها .

ولأن السكان هم محور العملية الانتخابية ، وأن اختيار الناخبين لممثليهم يرتبط أوثق ارتباط بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية والثقافية ، وعلى الجغرافي أن يقوم أولا بتحديد خصائص السكان من حيث الجنس والسلالة والدين والعمر والجنسية واللغة والحالة الاجتماعية والوضع والاقتصادي للفرد لأنها جميعا تؤثر على عملية التصويت ، ومن ثم معرفة مدى التطابق بين أنماط التصويت وبين التوزيع الجغرافي لخصائص السكان ، وفيما يلي أهم العوامل البشرية المؤثرة على العملية الانتخابية :

أ- حجم السكان :

يعد الحجم السكاني العمود الفقري الذي تستند عليه العملية الانتخابية وبرامجها ، ولا يحسب عادة الحجم هو المعيار الصحيح في الانتخاب لان العبرة ليست بحجم المجتمع، وإنما بمدى تفاعله الحضاري الصحيح ووعيه المناسب بالانتخاب ومدى اختياره للحياة السياسية الملائمة وبمدى تناسبه مع حجم الإنتاج القومي للدولة ، وبما أن الانتخابات حدث مهم في تاريخ أي دولة ، لذا بالإمكان اعتبار حجم المشاركة السكانية أو حجم المقاطعة السياسية للعملية الانتخابية في بعض الأحيان هي مقياس لمدى التفاعل السياسي للسكان ، وكلما ازداد حجم السكان ازداد حجم الذين يحق لهم الانتخاب ، وكذلك يتحدد عدد الدوائر الانتخابية على أساس حجم السكان فيها ، وعادة ما يتناسب عدد المراكز الانتخابية مع عدد الناخبين في تلك الدائرة ، كما إن عدد أعضاء البرلمان عادة ما يحدد بعدد يتناسب مع حجم السكان .

ب- التركيب السكاني:

يقصد به دراسة الخصائص الديموغرافية الكمية للسكان والتي يتم الحصول عليها من خلال التعدادات السكانية الرسمية للدولة، ويستفاد من دراسة

هذا التركيب التعرف على التراكيب السكانية، بمعنى أخر تركيب السكان على أساس النوع والجنس ومعرفة مقدار التمثيل السكاني للفئات السكانية المشاركة في الانتخابات وتحقيق مبدأ العدالة السياسية في إشراك الإناث في تحديد مستقبل الدولة السياسي من جهة، وضمان لحقوقها الاجتماعية من جهة أخرى ، كما يستفاد من دراسة التركيب السكاني طبيعة التعرف على الهوية القومية للدولة لتوخي جميع الخيارات السياسية بغية تحقيق التوازن السياسي في تحديد نوع النظام الانتخابي المناسب للدولة وأبعادها الديموغرافية.

ت- التركيب العمري والنوعي للسكان :

يكاد يكون التركيب النوعي والعمري للسكان من أهم العوامل المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية للسكان ، فكما أن التركيب الاقتصادي يؤثر على فعاليات الإنسان الاقتصادية فان التركيب الاجتماعي له أثر كبير في تباين الخصائص السكانية من مكان إلى آخر ، وأن توفر البيانات عن التركيب النوعي والعمري للسكان يساعد في التخطيط لشتى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة .

- **التركيب العمري للسكان :** يقصد به توزيع السكان حسب فئات أعمارهم ، وأكثر الطرق المتبعة في التوزيع هي طريقة الفئات الخمسية ، ومن خلال التركيب العمري للسكان يتمكن المخطط من الموازنة بين الإمكانات التي لديه والاحتياجات المطلوب تغطيتها خلال مدة زمنية معينة في الميادين المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعن طريق التركيب العمري للسكان يمكننا معرفة أعداد الذين يحق لهم الاشتراك في الانتخابات ومعرفة حجم السكان الذين لا يحق لهم المشاركة والذين يشكلون الرصيد الانتخابي المستقبلي
- **الهرم السكاني :** ومن خلاله يتم التعرف بسرعة وبسهولة على نسب السكان في سن الانتخاب وكذلك معرفة السكان دون سن الانتخاب ، وبما أن حجم الناخبين ونوعيتهم يتحدد من خلال التركيب العمري والنوعي للسكان فهذا بدوره

يقع ضمن الأولويات التي على الدولة معرفتها ، كما أنها تقع ضمن اهتمامات الأحزاب والقوى السياسية التي هي بحاجة إلى معرفة حجم ونوعية مؤيديها وتوزيعهم الجغرافي ضمن لدوائر الانتخابية المختلفة.

- **التركيب النوعي :** يقصد به نسبة عدد الذكور لكل مائة من الإناث ويعبر عنها بنسبة النوع Sex Ratio ويتم الحصول عليها من خلال قسمة (عدد الذكور الكلي / عدد الإناث الكلي × 100) ، وتُعَدُّ دراسة التركيب النوعي للسكان مهمة كونه المحدد الأساسي لمعرفة حاجات كل من الذكور والإناث والأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها كل منهما في الحياة .

ث- التركيب الاجتماعي :

تتأثر الانتخابات بوصفها نشاطا بشريا بمؤثرات اجتماعية وثقافية مختلفة مرتبطة أساسا بالسكان داخل مجتمع الدولة ، إذ يساهم التعليم وارتفاع المستوى الثقافي للسكان بتفهم أكبر لمجريات أهداف عملية الانتخابات ، وتحقيق المشاركة الفاعلة في إنجاحها ، مما ينعكس بظلاله الايجابية أو السلبية على طبيعة النتائج السياسية المترتبة على ذلك ، وكذا الحال في العامل الاقتصادي للسكان .

ج- التركيب الديني

من المعروف أن معظم دول العالم لا يدين جميع سكانها بديانة واحدة بل باديان ومذاهب متعددة ، وهذا التنوع له انعكاساته الاجتماعية والسياسية على الدولة ، وفي الوطن العربي يوجد تنوع ديني بنسب محدودة ، إذ إن الغالبية العظمى منهم يدينون بالديانة الإسلامية .

ولكي تسهل عملية المقارنة لاحقا عندما يتم تقسيم الشعوب على أساس قومي أو على أساس ديني لما لهذين الجانبين من تأثير مباشر على العملية الانتخابية ، ونزولا إلى ساحة التقسيم الواقعي للقوائم الانتخابية في انتخابات طغت عليها الاصطفافات القومية والطائفية .

ح- العوامل الثقافية .

يُعَدُّ الإنسان موردا مهما للبلد لا بل في حالة حصوله على قدر من التعليم يصبح أهم مورد في البلد ، وكلما كان الشخص حاصلا على مستوى تعليمي وثقافة عالية كلما كان أكثر فاعلية في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويسهم التعليم والمستوى الثقافي الذي يتمتع به الناخب في تحقيق تفهم أعمق لمغزى العملية الانتخابية وأهدافها ، ومن شأنه أيضا أن يسهم في رفع نسبة المشاركة وعلى العكس من ذلك فان عزوف قسم من السكان عن المساهمة في العملية الانتخابية قد يعزى في أحوال كثيرة إلى عامل التخلف الثقافي والتعليمي بين السكان ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن المستوى الثقافي يؤثر على نوعية الاختيار ، وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية السلوك الانتخابي للشخص ، فالناخب الحاصل على قدر من التعليم ومستوى من الثقافة عادة ما يصوت للبرامج التي تطرحها الأحزاب والقوائم الانتخابية ، بينما يمتاز الناخب الأمي بسهولة الانقياد إلى العواطف والمؤثرات الظاهرية والطائفية والفئوية والعشائرية والطبقية ، ولا يولي اهتماما لطبيعة البرامج الانتخابية التي تطرحها تلك الجهات .

خ- : طرق النقل والمواصلات

يُعَدُّ السكان وكثافتهم من أكثر العناصر البشرية تأثيراً وتأثراً بطرق المواصلات ، فحيثما نجد كثافة عالية فإننا نتوقع مقابل ذلك كثافة عالية نسبيا في شبكة النقل كاستجابة لمتطلبات السكان ، وهناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين العوامل البشرية وبين نمط امتداد شبكة النقل ، لان مناطق التركيز السكاني تجبر وسائط النقل البرية للوصول إليها والسعي لخدمتها ، زيادة على أن امتداد شبكة النقل تعمل على استقطاب السكان وتركزهم .

وتعد طرق النقل أحد أهم المعايير التي تحدد تطور البلدان ، وتعمل شبكة النقل الواسعة والكفاءة على زيادة الترابط بين سكان الدولة الواحدة وأقاليمها

الجغرافية ، وإزالة الفوارق فيما بينها ، وتسهم في نقل التحضر إلى الريف من خلال تفاعل الحياة الحضرية مع الحياة الريفية ، كما إن الجهات التي حرمت من أنماط النقل على اختلاف أنواعها تكاد تعيش حالة من العزلة أو شبه العزلة ، مما يجعل منها أقاليم متخلفة في العديد من الجوانب مقارنة مع غيرها من الأقاليم التي ترتبط بشبكات النقل المختلفة .

وعلى الرغم من إن لجان الانتخابات في المحافظات عملت على اختيار المدارس (كمراكز انتخابية) الواقعة بالقرب من طرق السيارات المعبدة لكي يسهل الوصول إليها ، إلا أن ذلك لم يخدم العملية الانتخابية كثيرا نتيجة حظر سير المركبات الذي فرض في عموم الجمهورية يوم الانتخابات ، بسبب عدم استقرار الوضع الأمني ، مما ترك أثره البالغ على العملية الانتخابية من خلال الصعوبات التي واجهت الناخبين في الوصول من و إلى المراكز الانتخابية ، وخصوصا في المناطق الريفية التي تميزت بتباعد مستوطناتها ، وأن الوقت الذي يستغرقه الوصول إلى هذه المراكز يتفاوت بين محافظة وأخرى .

3- العوامل السياسية والأمنية

هناك نوعان من العوامل السياسية التي تؤثر على سير العملية الانتخابية هما العوامل السياسية الخارجية ، والعوامل السياسية الداخلية .

أ- العوامل السياسية الخارجية :

إن عملية التحول الديمقراطي في أي دولة تكون خاضعة لدوافع هذا التحول التي تقسم على : دوافع داخلية تكون فيه أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع مثل حالة (الهند) ، أو دوافع خارجية تكون فيها حالة التحول مفروضة على المجتمع من خارجه مثل (اليابان) ، أو يكون التحول استجابة لضغوط داخلية وخارجية معا .

وعلى الرغم من أن المجتمعات تتطلع إلى حكومات تصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية ، ولكن يجب أن يكون هذا التحول الديمقراطي للمجتمعات التي كانت قابعة تحت سلطة نظام شمولي قمعي يمتاز بمصادرة الحريات ، يجب أن

openkanar.com

يكون هذا التحول تدريجي ومدروس ، وأن تكون بوادر التحول من داخل المجتمع وان اعتمدت على المساعدات الخارجية في دفع حركة التحول . ولكن أن يكون هذا التحول السريع والمفاجئ بحيث أدى إلى مردودات عكسية على المجتمع .

ب- العوامل السياسية الداخلية (دور الحكومات)

تلعب الحكومات دورا كبيرا وفي العديد من دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء في ترسيخ أسس النهج الديمقراطي أو عرقلته داخل مجتمعاتها من خلال توسيع أو تقليص قاعدة المشاركة السياسية للسكان ، وللتدخلات الحكومية في العملية الانتخابية أشكال وصور تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن ذكر ثلاثة أشكال منها :

- أولاً : التدخل عن طريق إصدار التشريعات الخاصة بالانتخابات .
- ثانياً : التدخل عن طريق استخدام أساليب غير شرعية في الانتخابات .
- ثالثاً : التدخل عن طريق استخدام وسائل الإعلام واستثمارها .

وبخصوص التشريعات الخاصة بالانتخابات نجد أن الإطار التشريعي لا ينظم فقط سير الانتخابات ، والنظام السياسي ما إذا كان برلماني أو رئاسي أو غيره ، ونمط الحكم (ملكي أو جمهوري أو غيره) والبنية الإقليمية (فيدرالية أو اتحادية)، بل يحدد أيضا الطريقة التي تجري بها الانتخابات ، والجهة المسئولة عنها والمواد المتاحة لها ، من هنا أصبحت عدالة الانتخاب وفاعليته تتوقفان إلى حد كبير على مدى ملائمة الإطار التشريعي والنصوص القانونية التي تحكم تنظيم الانتخابات والتي تشمل القواعد الدستورية وقوانين الانتخابات والأنظمة الإدارية ، وعلى المشرعين في كل بلد أن يختاروا الأدوات القانونية الأنسب لتنظيم الأنشطة الانتخابية ولا سيما (تحديد الدوائر الانتخابية ، نوع النظام الانتخابي ، والقواعد المنظمة للأحزاب والمرشحين والحملات الانتخابية).

opelkandil.com

ت- : العوامل الأمنية

لا يأخذ الجانب الأمني في معظم دول العالم مأخذه في التأثير على العملية الانتخابية نتيجة للاستقرار الذي تنعم به هذه الدول ، تأثيره على الانتخابات ، فبعد الاحتلال الأمريكي لأراضيه عام 2003 ، في أعقاب ثورات الربيع العربي في مصر ، وتونس، اليمن وليبيا وسوريا ، ونتيجة للفراغ الأمني ، ولعوامل داخلية أخرى ، زيادة على تدخل دول الجوار الإقليمي العربي ، نتج عن كل ذلك عدم استقرار أمني ترك آثاره الواضحة على سير العملية الانتخابية .

4- العوامل الايديولوجية

تُعَدُّ الايديولوجيات المرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية بمختلف أنواعها ، بل هي أهم مقوم من مقوماتها ، واستنادا إلى تلك الايديولوجيات تعرف وتصنف الأحزاب المختلفة.

أ- الأحزاب السياسية وأنواعها

ويعرف الحزب على انه عدد من الأفراد ذوي حنكة وخبرة سياسية تربطهم إيديولوجية فكرية واحدة ، وبرنامج عمل ذي أهداف متعددة يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار أو المشاركة فيه بالطرق السلمية خدمة للصالح العام ، ويبدو أن هناك اتفاق عام على أن الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة نسبيا ، تعود إلى القرن التاسع عشر ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تكتلات وتيارات تسبق هذا التاريخ ، إلا أن نشأة الأحزاب السياسية الحديثة يعود إلى انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية ، وظهور أنظمة الحكم النيابية ، وعلى هذا يمكن تقسيم الأحزاب إلى قسمين :

- **القسم الأول :** الأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية) ، والثاني : الأحزاب ذات النشأة الخارجية (اللابرلمانية) ، فالنوع الأول يقصد به الأحزاب التي ظهرت وتطورت عن طريق أنشطة الهيئات التشريعية ، والحاجة إلى وجود مؤسسات تعمل على إعداد المرشحين وتعريفهم بجمهور الناخبين .

- أما **النوع الثاني** : فيقصد به تلك الأحزاب التي نشأت خارج نطاق الهيئة التشريعية واعتنقت أفكار مناهضة لأنظمة الحكم القائمة ، وكان للجمعيات الفكرية والنقابات والأفكار الدينية زيادة على دور الحركات الاستعمارية وسبل مواجهتها دورا ذا أهمية في نشأة هذا النوع.

ب- العوامل الاقتصادية

يُعَدُّ الاقتصاد أهم العوامل المؤثرة على الحياة السياسية للدول لذا يجب أن يكون هناك انسجام بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي ، فإن مجتمعاً لا يزال نظامه الاقتصادي متخلف مع تباين معدلات الدخل فيه مقارنة بنظامه الديمقراطي المتقدم ، أو يمتاز بأنظمة اقتصادية حديثة ومتقدمة علي أحدث المعايير في وقت لا يزال النظام السياسي فيه متخلف ، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، الأمر الذي ينعكس على خفض مساهمة السكان في العملية السياسية التي تعد الانتخابات جزء منها بل أهم أجزاءها .

كما تؤدي الرفاهية الاقتصادية إلى فتح آفاق أوسع للناخب ، مما ينتج عنه تفهم مبني على قناعات أكبر لمغزى العملية السياسية الانتخابية ، في حين أن الفقر والحرمان عادة ما يقودان إلى الانطواء والعزلة والخمول السياسي ، مما يفتح المجال للأحزاب التي بنيت على أساس طائفي أو عرقي على استقطاب الناخبين في بعض المجتمعات ، بينما تواجه هذه الأحزاب صعوبات عديدة في كسب تأييد لها في المجتمعات التي تتمتع بمستوى اقتصادي عالي .

سادساً : نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم

يمثل الانتخاب الأداة أو الوسيلة الفنية العملية التي من خلالها يتمكن الشعب من المشاركة في السلطة وتوجيه قراراتها بما ينسجم مع حاجاته ورغباته ، وتبرز مهمة الجغرافي في دراسة النظم الانتخابية في الدولة من جانبين الأول دراسة نوع النظام الانتخابي المعتمد في الدولة ، أما الجانب الثاني فهو معرفة ودراسة الطريقة التي يطبق من خلالها هذا النظام الانتخابي أو ذاك مضافا إليها دراسة دوافع الدولة في

اختيار وتفضيل نظام انتخابي على غيره كمنع تمثيل بعض الأقليات والقوميات في الدولة ، أو اتساع حجم الدوائر الانتخابية في بعض أقاليم الدولة وتحجيمها في مناطق أخرى ، ويعرف النظام الانتخابي بأنه عبارة عن الطريقة التي يتم بها اختيار الناخبين لنوابهم او الآلية التي بموجبها تمثل رغبة الهيئة الناخبة عن اقتناعها باختيار ممثليهم في البرلمان.

1. النظام الانتخابي

يُعَدُّ الانتخاب الوسيلة العملية التي يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد إليهم صياغة وتشريع القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة ، وهذه الطريقة التي يتم بها اختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في البرلمان تسمى النظام الانتخابي .

فالنظام الانتخابي هو آلية عمل وتنظيم العملية الانتخابية من اجل تحويل الأصوات التي يدلي بها الناخبين إلى مقاعد برلمانية يشغلها مرشحو الدوائر الانتخابية ، إذن النظام الانتخابي هو الذي سيحدد طبيعة هيكلية وشكل الحكومة القادمة ، كما انه يحدد طبيعة البرلمان وحجم الأحزاب السياسية التي ستشغل مقاعده ، لذا فهو على مستوىً عالٍ من الخطورة ، لإمكانية استغلاله وتحيزه لصالح جهة معينة دون أخرى .

2. أنواع الأنظمة الانتخابية :

هناك ثلاث طرق انتخابية تم اعتمادها وهي : الأساس في أي ممارسة ديمقراطية وهذه النظم الانتخابية الثلاث محصورة ما بين نظام الأغلبية النسبية بشقيه البسيط والمطلق ، ونظام التمثيل النسبي بشقيه الكامل والتقريبي ، والنظام المختلط ، ولكل نظام من هذه النظم الانتخابية ايجابيات وسلبيات يتميز بها عن الآخر ، وتختار الدولة النظام الانتخابي الذي يتلاءم والمعطيات السياسية والاجتماعية التي يمتاز بها المجتمع في ضوء موازنة الأداء الايجابي والسلبي لكل نظام من هذه النظم

نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي نظام الأغلبية يعني أن المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد أصوات كل من المرشحين المنافسين الآخرين في

الدوائر الانتخابية يعد فائزا ، وغالبا ما ينطبق هذا النوع من الأنظمة في الدول التي تجعل دوائرها الانتخابي صغيرة المساحة كما هو الحال في بريطانيا ، وكذلك يمكن تطبيقه في نظام القائمة المغلقة حيث تفوز القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات ، ويأخذ هذا النظام الانتخابي مايلي :

أ- **نظام الأغلبية :** في ظل هذا النظام يعد المرشح الفائز هو المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات ، ويطبق هذا النظام في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على قائمة ، وغالبا ما يطبق هذا النظام في الدول التي يتم تقسيمها إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة يحصل فيها المرشح على الأغلبية ، وليس بالضرورة أن تكون الأغلبية المطلقة كما في (المملكة المتحدة والهند) وإنما يعد المرشح فائزاً إذا نال أكبر عدد من الأصوات بصرف النظر عن نسبتها كما في فلسطين ، وهكذا نجد أمامنا نوعين من الأغلبية :

أ- **نظام الأغلبية ذو الدور الواحد** : في ظل هذا النظام يعد المرشح فائزا إذا حصل على عدد من الأصوات تفوق أصوات أي من المرشحين الآخرين بغض النظر عن نسبتها ، ويسمى هذا النوع بالأغلبية النسبية أو الأغلبية البسيطة ، كما في (الولايات المتحدة) .

ب- **نظام الأغلبية ذي الدورين** : ويعد المرشح فائزا في هذا النظام إذا حصل على أكثر من نصف الأصوات أي (الأغلبية المطلقة) أما إذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثر من نصف الأصوات فتجري انتخابات جديدة يكون الفائز فيها الذي يحصل على أغلبية نسبية بغض النظر عن نصف الأصوات ، وأخذت بهذا النظام (فرنسا وروسيا البيضاء) .

ت- **نظام التمثيل النسبي :** هو إعطاء كل حزب أو كل تجمع يمثل رأيا أو اتجاها معينا عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية ، وأول ما عمل به في الدنمارك عام 1855 ، ولتطبيق نظام التمثيل النسبي لابد من التصويت على أساس القائمة لعدم إمكانية تقسيم المقعد النيابي الواحد بين عدة أحزاب ، وأن تكون

المنطقة الانتخابية واسعة لانتخاب عدة نواب منها على أن يقوم كل كيان سياسي بتقديم قائمة بأسماء مرشحيه للتصويت عليها ، والتمثيل النسبي على شكلين

- **الأول : التمثيل النسبي الكامل**: وبموجبه يتم توزيع المقاعد النيابية على القوائم الانتخابية الفائزة بقدر ما تحصل عليه من أصوات بعد استخراج (الكوتا الانتخابية الوطنية) عن طريق قسمة عدد الأصوات الصحيحة في البلاد على المقاعد الوطنية.
- **ثانيا** : التمثيل النسبي المجزئ : ومن خلاله يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وكل دائرة لها حصة من المقاعد الوطنية تناسب حصتها من السكان ، ويتم توزيع المقاعد على القوائم بعد قسمة عدد أصوات الناخبين في الدائرة على المقاعد المخصصة لها ، ومن ثم قسمة أصوات كل قائمة على ناتج القسمة (الكوتا) نحصل بعد ذلك على حصة كل قائمة من المقاعد.

1. **النظام المختلط** : لتلافي عيوب نظام الأغلبية وعيوب نظام التمثيل النسبي والاستفادة من مزايا النظامين ، عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين سابقي ، الذكر ويجري فيه تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة بعضها قائم على التمثيل النسبي والبعض الآخر على التمثيل بالأغلبية غير ان هذا النظام لا يحقق العدالة بين الدوائر المختلفة كونه يحدد معيارين مختلفين ضمن الإطار الجغرافي الواحد للدولة ، وفي ظل هذا النظام تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية متعددة ويتم الاعتماد على نظام التمثيل النسبي لاختيار قسم من النواب والقسم الآخر يتم اختياره بالأغلبية .

3. النظام الفردي ونظام القائمة

ويقسم النظام الانتخابي إلي ثلاثة أنظمة علي النحو التالي :

- **النظام الفردي** : وفيه عادة ما يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة ويكون الترشيح للانتخابات بشكل فردي أي إن الناخبين يدلون بأصواتهم لشخص واحد يمثلهم ، ويختار هذا النظام لسهولته وبساطته وعادة ما يتمكن

obeikandi.com

الناخب من التعرف على المرشح الكفء من بين المرشحين لكونه من أهل مدينته وللناخب معرفة بتاريخه ، ويكون المرشح ممثلا لمن انتخبوه تمثيلا حقيقيا ، ويعد هذا النظام من أفضل أنواع الأنظمة لأن الناخب فيه يتمكن من تحديد كفاءة نائبه ، إلا أن من عيوب هذا النظام أنه يحتاج إلى استعدادات مالية وإدارية وتنظيمية كبيرة تكلف الدولة الكثير من قدراتها .

- **نظام الانتخاب القائمة :** فتكون المنافسة على أساس القوائم الانتخابية ، و هذه الطريقة في نظر الكثير من المختصين لا تتسم بالحرية الانتخابية الكافية لأنها لا تعطي الصورة الواضحة للمرشحين كما تجعل الطريق أمامهم للوصول إلى سدة الحكم امراً ميسورا ، كما يتناسب هذا النظام عادة مع الدوائر الكبيرة وتكون القائمة على شكلين إما قائمة مغلقة أي يقوم الناخب بالتصويت لجميع من في القائمة دفعة واحدة ولا يحق له التصويت لأشخاص من بين القائمة.
- **نظام القوائم المفتوحة :** وفيه يحق للناخب على أساسها أن يختار شخص أو مجموعة أشخاص يرغب التصويت لهم من بين أفراد القائمة ، وفي ظل القائمة يكون الطريق سهلا وميسورا أمام الناخبين في دعم أحزابهم ، متحررين من المؤثرات والضغوط الشخصية في حالة الترشيح الفردي ، وأما المرشح يكون مهتما بالأمور العامة ولا ينحصر اهتمامه بالأمور المحلية الخاصة بدائرته فقط ، لأنه يمثل حزب أو كيان سياسي معين ينتشر أنصاره في عدة دوائر انتخابية وله برنامج انتخابي سياسي عام .

4. الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

في ظل الانتخاب المباشر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم مباشرة دون واسطة ، أما الانتخاب غير المباشر فان الناخبين فيه يختارون مندوبين عنهم أي الناخب من الدرجة الثانية يقومون بالاقتراع ، وبصفة عامة فأن الفقه الدستوري يرى في هذا النوع من الانتخابات وسيلة غير ديمقراطية كونه يضع عائقا أمام النائب وأمام نائبه ، وبهذا يضمن هذا النظام حرية للناخبين في اختيار نوابهم ولكنه يتطلب درجة

عالية من الوعي السياسي الذي يمكنه من حسن الاختيار ، أما نظام الانتخاب غير المباشر فيكون على درجتين أو مرحلتين ، في المرحلة الأولى ينتخب الأفراد مندوبين عنهم وهؤلاء المندوبين هم الذين يتولون عملية اختيار المرشحين لعضوية البرلمان في المرحلة الثانية ، وفي هذا النظام مصادرة لحرية الناخب في اختيار مرشحه مباشرة .

5. نظام المصالح والحرف :

نظام تمثيل المصالح والحرف يهدف هذا النمط إلى تمثيل الاتجاهات الاجتماعية للأمة ، بمعنى آخر يتم تقسيم الناخبين بحسب نوع المهنة والحرفة أو العمل الذي يمارسه الناخب ، وهكذا فإن البرلمان الناتج عن ممارسة هذا النظام الانتخابي يضم جميع الفئات الاجتماعية ، ومن مميزات هذا النظام تقليل سيطرة حزب سياسي أو مجموعة من الأحزاب على مفاصل الحياة السياسية في الدولة ، وعادة ما يرتبط تنفيذ هذا النظام في الدول ذات النهج الاشتراكي كالصين والكوريتين.

وبموجب هذا النظام يتم تصنيف الناخبين حسب الحرفة والمهنة أو المركز الاجتماعي للناخب ، وينتج عن هذا النظام برلمان يضم فئات المجتمع ، والملاحظ على هكذا نظام هو سعيه للتخلص من سلطة الأحزاب السياسية ، وهذا ما ينسجم مع سياسات الدول الاشتراكية.

opelkandi.com